عار الأزمة.. العمال الصغار

أطفال الحرب يعيلون ذويهم

| محمد راكان مصطفى

جاء في تقرير اليونيسيف كيف بات عام ٢٠١٦ الأسوأ لأطفال سورية؟ في القسم الخاص بعمالة الأطفال إلى أن ٨٥ بالمئة من السوريين يعيشون تحت خط الفقر، وأمام معاناة الوالدين من الديون والبطالة وشح المواد المالية يضطر الأطفال أن يكونوا المعيلين لعائلاتهم. وأشار التقرير إلى أن أطفالاً من اللاجئين السورين البالغ عددهم ٢,٣ مليون طفل سوري لاجئين في تركيا ولبنان والأردن والعراق ومصر يعملون في مجالات متعددة كجمع القمامة وورش العمار وتصليح السيارات ومصانع الصلب والبيع بالشوارع والتسول.

ولا يخفى على أحد ما يتعرض له العديد من الأطفال الذين يعملون لمساعدة أسرهم من ممارسات تنطوي على استغلال يخضعون له أمام ضغوط الحاجة.

أحد الأطفال الذين التقتهم «الوطن» لا يتجاوز من العمر ٨ سنوات يعمل بنقل المواد الإغاثية للمستفيدين بوساطة عربة أمام إحدى الجمعيات الإغاثية في دمشق، وذلك مقابل مبلغ من المال يقاسمه إياه موظف الجمعية مقابل تقديم العربة والسمح له بالعمل هو ورفاقه أمام الجمعية مستسلمين لذلك من أجل الحصول على المال لمساعدة ذويهم.

إن كان البعض يعترف بحق الأطفال الفقراء بالعمل، إلا أن ما يتضح بصورة جلية أنه لا أحد يعترف بحقّ هؤلاء الأطفال بالأجر المناسب بالجهد الذي يبذلونه، فضلاً عما يتعرض له هؤلاء الأطفال من مخاطر واعتداءات أثناء العمل في ظل ظروف قد تكون ضارة على صحتهم وعلى أفكارهم وعواطفهم يكون لها أثر كارثي سلوكهم في المستقبل، ما يجعل الحكومة والمجتمع بمكوناته كافة الرسمية والأهلية أمام تحدّ خطر هو ضرورة إيجاد حلول اقتصادية ومعيشية تساعد على الحد من العمالة المبكرة وتساهم في عودة الأطفال ليعيشوا طفولتهم ويكملوا تعليمهم وتأهيلهم ليكونوا جيل الغد المشرق.

هيئة شؤون الأسرة تعد مشروعاً وطنياً لمعالجة تشغيل الأطفال

الأسمر: من غير المنطقي مطالبة الأهالي بعدم تشغيل أطفالهم إذا كان عملهم يعيل الأسرة

| محمود الصالح

بينت رئيسة شؤون الأسرة السورية هديل الأسمر أن الهيئة وضعت خطة وطنية لمعالجة موضوع عمل الأطفال من خلال مشروع وطني متكامل كانت البداية فيه بإنجاز دراسة عن أسوأ عمالة في منطقتين عماليتين الأولى في منطقة حسيا الصناعية والثانية في منطقة حوش بلاش الصناعية، من فريق من الخبرات، ويتم العمل لوضع الرتوش الأخيرة للدراسة واعتماد الأرقام والمعطيات التي تضمنتها والأرقام والحقائق التي توصلت إليها ليتم الإعلان عنها واتخاذ الخطوات الإجرائية لمواجهة هذه الظاهرة.

وأشارت الأسمر إلى أن المقترح الأهم لمعالجة هذه القضية هي تقديم الإعانة للأسر المحتاجة وتمكينها من الاستغناء عن وارد الدخل من عمالة الأطفال وأن يتم ربط ذلك بالتعليم بحيث يشترط لتقديم هذه الإعانة أن يستمر الأهل في تعليم أطفالهم ممن هم دون سن الخامسة عشرة من العمر ويتم التنسيق مع المجتمع الأهلي والمنظمات الدولية في هذا الجانب، والعمل على تعريف الأطفال والأهل على حقوق الأطفال في العمل والواجبات عليهم.

وأكدت الأسمر ضرورة اهتمام الدولة بدور مفتشي العمل وإعطائهم الدور المطلوب وإعادتهم إلى عملية المراقبة بشكل فاعل بعد أن تراجع دورهم بشكل كبير ما أفسح المجال لبعض أرباب العمل لاستغلال حاجة الأطفال وأهاليهم ثم تشغيلهم بأعمال لا تناسب طفولتهم.

وقالت الأسمر: لقد استنتجنا الثغرات التي تتعارض مع الأداء الحقيقي والقانون الذي يفترض أن يطبق في هذا المجال، حيث تؤكد القوانين المرعية عدم استخدام أي شخص دون ١٨ سنة في مؤسسات الدولة وكذلك تمنع جميع القوانين تشغيل الأطفال دون سن الخامسة عشرة مهما كان نوع هذا العمل.

> تراجع دور مفتشي العمل أدى إلى استغلال كبير للأطفال في العمل

ورأت الأسمر: أن سبب ازدياد الإقبال على استخدام الأطفال في أعمال لا تناسب طفولتهم رغبت بعض أرباب العمل في تشغيل الأطفال لأنهم الأطوع في العمل ولأنهم يقبلون بسعر متدن، وفي الوقت ذاته هناك عدد من أرباب العمل لا يقبلون بتشغيل الأطفال لأنهم كما أكدوا أن الأطفال يأتون إلى العمل للعب ولا يدركون مسؤولية العمل وهم يريدون أن يتعلموا في وقت تحتاج طبيعة العمل إلى أيد خبيرة قادرة على الإنتاج الحقيقي.

وختمت الأسمر حديثها قائلة: كلما أدرك أرباب العمل حقوق العمال ارتقوا بمهنتهم أكثر، وبالنسبة للأهل من الصعب الطلب منهم عدم تشغيل أطفالهم وخصوصاً إذا كانت العائلة محتاجة إلى مورد تشغيل الأطفال ولكن أيضاً في الوقت نفسه من الجريمة تشغيل الأطفال دون سن الخامسة عشرة من العمر ويجب أن يحصل الطفل على التعليم الأساسي بحده الأدنى بعدها يمكن أن يتعلم الطفل مهنة مفيدة.

عبد الهادي لـ«الوطن»: اتوقع زيادة عمالة الأطفال ٤٠ بالمئة خلال الأزمة ١٠ بالمئة منهم يعملون في المحرمات

| فادي بك الشريف

انتقدت الباحثة والأخصائية التربوية والنفسية الدكتورة آداب عبد الهادي التقصير الواضح تجاه عمالة الأطفال في سورية وعدم الالتفات لحقوقهم ورعايتهم بشكل كامل وتأثير عمالتهم على وضعهم النفسي والاجتماعي والصحي، مضيفة في تصريح للوطن أن عمالة الأطفال بحسب التقارير السورية الرسمية ازدادت ٣٠ بالمئة خلال الأزمة، ولكن أتوقع أن تصل النسبة إلى ٤٠ بالمئة، مؤكدة أن ١٠ بالمئة من الأطفال يعملون في أعمال غير شرعية وغير قانونية ويتم استغلالهم من الكثير من الأشخاص للعمل، في ظل عدم الرعاية الكاملة من أي جهة رسمية أو خيرية، علماً أن هناك قوانين تمنع عمال الأطفال ولكن لا يتم التقيد بها، كما أن لدى أصحاب العمل مبررات كثيرة للالتواء على القوانين، كما أن الجهات الرسمية مهتمة بالإستراتيجيات التي لا تفيد في ظرفنا الحالي.

ولفتت عبد الهادي إلى أن وجود أطفال يتعرضون للاستغلال الجنسي والعمل في المحرمات ومنهم من يعمل لـ١٥ ساعة يومياً نظراً للظروف المعيشية التي أثرت على العائلة السورية، مبينة أنه على الجهات المعنية تحمل أعباء تعليم الأطفال ومنع عمالتهم والقضاء على ظاهرة التسول، خاصة وان الكثير من شرائح المجتمع تستغل الأطفال، موضحة ضرورة النظر للأطفال بعين الشفقة والاهتمام بوضعهم وظروفهم وأكدت الباحثة أن لعمالة الأطفال تأثيرات اقتصادية واجتماعية ونفسية وصحية، ينتج عنها انحرافات لشريحة كبيرة من الأطفال وحالات من الجهل والأمية وعدم القدرة على المشاركة في المجتمع، مضيفة: صادفت حالات لأطفال بعمر الـ١٠ و١٤ عاماً لا يستطيعون القراءة والكتابة، ذاكرة أن سبب العمالة مرتبط بالفقر المطبق لكثير من العائلات السورية، أو نظراً لفقدان الطفل أحد الأبوين ما يدفعه للعمل لتأمين لقمة العيش ورغيف الخبز.

جولات المفتشين على عمل الأطفال «يغرمون صاحب العمل مالياً»

| اللاذقية - عبير سمير محمود

لم تعد الطفولة في سورية مرحلة «سامية» عند البعض، فمنذ نحو سبع سنوات بدأ المجتمع السوري يفقد الطفولة النقية بحدها الأسمى، إذ إن نسبة كبيرة من الأطفال كبروا قبل أوانهم، وتركوا مقاعد دراستهم متجهين لـ«أعمال حرة» كما يطلق عليها بعض الصبية الصغار في محافظة اللاذقية.

فلم يكن يعلم حميد أنه سيكبر بين إطارات السيارات عندما ترك مدرسته في حلب وجاء مع عائلته إلى الساحل السوري بعد أن دخل تنظيم داعش لقريتهم وهجرهم منها قبل نحو ثلاث سنوات ونصف السنة، فيمسك حميد منفاخ الهواء ليملأ إطارات المارة في أحد شوارع اللاذقية ليكون مساعداً لوالدته في إعالة إخوته الثلاثة.

وعندما يتحدث حميد كما غيره من العشرات إن لم نقل مئات الأطفال في اللاذقية يقول بأنه رغم دخله الشحيح الذي لا يتجاوز ١٥ ألف ليرة شهرياً إلا أنه «نعمة كريم» كما ذكر لـ«الوطن» مبيناً أنه «أحسن من لا شيء».

وفي ظل الأزمة تضاعفت نسب تشغيل الأطفال في الورش والمحال وخاصة الصناعية منها، حيث يعتمد أصحابها على الأطفال الذكور لتسيير أعمال بأبخس الأثمان ما يعد استغلالاً للطفولة التي ستضيع نهائياً ما دامت لم تظهر أي جهة رسمية لحمايتها عبر إحداث دور للأطفال المشردين في ظل هذه الحرب.

ويؤكد مصدر في مديرية الشؤون الاجتماعية والعمل لـ«الوطن» أن فكرة إحداث مركز لإيواء الأطفال المشردين قائمة بانتظار تبنيها من الوزارة أو من المجتمع الأهلي والجمعيات الخيرية.

وحول عمل المديرية للحد من ظاهرة عمالة الأطفال، أكد المصدر قيام مفتشين متخصصين من المديرية بجولات ميدانية على أصحاب العمل لمراقبة عدة أمور منها تشغيل الأحداث، وفي حال ضبط أي منها يتم تغريم صاحب العمل بعقوبات مالية وتصل في بعض الأحيان لإغلاق المحال وتحويلهم إلى القضاء.

وبيّن المصدر أن ظاهرة عمالة الأطفال واستغلالهم من الناحية المادية تضاعفت خلال الأزمة عما قبلها في ظل ازدياد عدد الأطفال المشردين بفعل الهجرة الداخلية، مشيراً إلى عدم وجود أي جهة ترعاهم لإعادتهم إلى مكانهم الطبيعي – مدارسهم– حتى الآن!

لا إحصائيات دقيقة لعمالة الأطفال في السويداء

| السويداء - عبير صيموعة

عندما تدخل المنطقة الصناعية في السويداء أو سوق الخضار «الحسبة» أو تقوم في جولة بشوارع المدينة تستوقفك حالة انتشار الأطفال في المقاسم الصناعية ومداخل السوق ومخارجه، بين العربات وفي الشوارع وعند سؤالك أيا منهم عن سبب عمله تأتيك الإجابة السريعة: نعمل لكي نساعد أسرنا في تدبير المعيشة.

والمستهجن في أمر أولائك الأولاد الذين تتراوح أعمارهم بين ٧–١٧ سنة أن معظمهم يدخنون السجائر ويتبادلون الألفاظ البذيئة ما دفع «الوطن» إلى التوقف مع البعض منهم الذين أوضحوا أن عمله فقط في الصيف لتعلم مهنة معينة وخاصة لمن التقتهم من أطفال في المنطقة الصناعية والذين يقومون بأعمال لا تتلاءم مع طبيعة أجسامهم وأعمارهم.

بدورها أكدت مديرة الشؤون الاجتماعية في السويداء بشرى جربوع أن الأزمة التي تمر بها البلاد عرضت الكثير من الأطفال لمخاطر العمالة نتيجة الفقر وغياب الرعاية الأسرية والبطالة والأمية والطلاق، إضافة إلى الكثير من الأسباب التي ساعدت على تكرار المشهد كل يوم في الشوارع والأسواق وعلى الإشارات المرورية مضيفة: إن مزاولة الطفل للعمل في سن مبكرة تشكل تهديداً مباشراً لسلامته الصحية والنفسية إضافة إلى المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها الأطفال من تحرش جنسي وترك الدراسة والتشرد الذي أبرز ظاهرة أخطر وهي التسول مؤكدة أن مسؤولية هؤلاء الأطفال تقع على عاتق الجميع في المحافظة سواء من مديرية الشؤون الاجتماعية ذاتها ومديرية التربية وشرطة المدينة والمجتمع الأهلي والمحلي.

من جانبه لفت مدير مكتب القوى العاملة في مديرية العمل مأمون أبو حسون إلى عدم وجود إحصائيات دقيقة حول الظاهرة رغم قيام المديرية بجولات تفتيشية على جميع الفعاليات الصناعية ومتابعة الأطفال العاملين والتأكد من حصولهم على تصريح من الولي بالعمل ومن لا يمتلك التصريح يتم تنبيه وإنذار صاحب المنشأة التي يعمل بها لعدم استخدامه مجدداً.

نتائج عمل الأطفال انحرافات أخلاقية واجتماعية

| درعا - الوطن

أكثر ما يبعث في النفس غصة مشاهدة الأطفال خارج حاضنتهم الطبيعية خلال العام الدراسي ألا وهي المدرسة، ولا يغيب عن الأعين مناظر الأولاد على الأرصفة وفي الورش والأسواق، وبات مألوفاً أن يذهب المرء إلى سوق خضر الكاشف مثلاً ويجد معظم الباعة لديهم طفل أو اثنان يعملون وتتعالى صيحاتهم لجلب الزبائن، ومنهم من يتزاحم عند مراكز توزيع المعونات ليقوموا بعتالة المواد المستلمة مقابل أجور، فالعمل بهذه السن المبكرة وفي مثل هذه الأوساط أفقدهم الكثير من براءتهم وأكسبهم عادات سوقية سيئة.

وبلقاء عدد منهم بيّن أحمد أنه يعمل لمساعدة والده المصاب خلال الأحداث لتأمين معيشة الأسرة، وأشار نزار إلى أن إخوته الكبار غادروا القطر ولم يعد هناك من يسد الحاجة فاضطر للعمل، على حين بدا الشقاء والتعب على وجه فادي جلياً الذي بيّن أن أهله يجبرونه على العمل لكون أبيه متوفى وإخوته الذكور مشتتين في أكثر من مكان داخل وخارج سورية.

عضو هيئة تدريسية في كلية التربية الثالثة في درعا محمود عثمان ذكر لـ«الوطن» أن ظاهرة عمالة الأطفال موجودة قبل الأزمة إلا أنها كانت محدودة ومسيطر عليها وخلال الأزمة تزايدت وخرجت عن السيطرة، أما الأسباب التي أدت إليها فتتمثل بأن إيرادات العائلة لم تعد تتوافق مع استهلاكها ولفقدان ولي الأمر، ونتيجة حالات الانفصال الأسرية بسبب الأزمة وضياع الأطفال وكذلك التفكك الأسري الذي أدى إلى تمرد الأولاد على ولاة أمورهم والإساءة إليهم، وأشار إلى أن العمالة بحد ذاتها قد لا تكون مشكلة لكن المشكلة بنتائجها التي لوحظت عند الأطفال كالانحراف الأخلاقي والاجتماعي والديني والصحي، وللحد من هذه الظاهرة ينبغي تشكيل قاعدة بيانات عن الأطفال الذين يعملون ثم معرفة كيفية احتوائهم وإعادتهم إلى مقاعد الدراسة.

في القضاء

| بقلم- نبيل الملاح

خلصت في المقال السابق إلى أننا بحاجة إلى البحث عن رجال دولة يتمتعون بالعلم والخبرة والسمعة الحسنة لينهضوا بمسؤولية الإدارات والمؤسسات الحكومية، وأننا بحاجة أيضاً إلى العمل الدؤوب لجعل وترسيخ القضاء ملاذاً آمناً وعادلاً لنا جميعاً حكاماً ومحكومين.

بداية أقول: إن المشروع الوطني للإصلاح الإداري الذي أطلقه السيد رئيس الجمهورية جاء ملبياً لما تطالب به جماهير واسعة من الشعب إن لم نقل الشعب كله، ولابد أن يكلل هذا المشروع بالنجاح وتحقيق أهدافه في تصويب عمل الإدارات والمؤسسات لتكون في خدمة المواطن والوطن، وفي محاربة الفساد بكل صوره وأشكاله وفي كل المستويات، وعلينا جميعاً أن نتصدى لمحاولات إجهاض هذا المشروع من هؤلاء الفاسدين والمفسدين الذين سيعملون بكل السبل المتاحة لهم لإفشاله.

وحيث إن القضاء هو في الأساس مؤسسة من مؤسسات الدولة، لكنها المؤسسة الرافعة لجميع مؤسسات الدولة الأخرى، ومن دونه لن تبنى دولة ومؤسسات فإنه من الضروري إيلاء هذه المؤسسة الاهتمام اللازم لتكون في أول سلم الأولويات، وإزالة الشوائب التي لحقت بالقضاء وأساءت إلى سمعته.

وعليه سأستعرض بعض الأفكار والمقترحات التي كنت قد طرحتها في مقالات سابقة، متوجهاً بها إلى مجلس القضاء الأعلى الذي تقع عليه مسؤولية حسن سير العدالة.

– العناية بانتقاء القضاة، ووضع معايير وأسس محددة لقياس علمهم وثقافتهم ومؤهلاتهم الأخرى وسيرتهم الاجتماعية، وتأهيلهم بخبرات عملية من خلال القضاة الذين أُحيلوا للتقاعد ويتمتعون بالعلم والخبرة والسمعة الحسنة، ويمكن الاستعانة بهم في المعهد العالي للقضاء.

– إيجاد الصيغ والآليات الناجعة لمراقبة أداء القضاة والعاملين في مختلف دوائره، وإعادة تأهيلهم قبل انتقالهم إلى الدرجة الأعلى لزيادة علومهم ومعارفهم وتوحيد فهمهم لصحيح القانون.

– إعادة النظر بالكتاب والمساعدين العدليين ومأموري التنفيذ، من خلال مراجعة وتقييم أوضاعهم وتأهيلهم التأهيل اللازم، مع الأخذ بعين الاعتبار أن بعضهم لا يصلح من الأساس أن يكون كاتباً ومساعداً عدلياً لعدم إلمامه بأبسط قواعد اللغة العربية ورداءة خطه.

– وضع الضوابط والآليات الصارمة لمحاسبة المسيئين والمرتكبين، ورفع الحصانة عن القاضي الذي تثبت إدانته ومحاكمته وفقاً للقانون، وعدم الاكتفاء بصرفه من الخدمة.

– وضع ضوابط وآليات للتفسير القضائي للنصوص القانونية وفقاً لقصد المشرع وغايته منعاً للارتجال والتسرع والوقوع في الخطأ المهني الجسيم، وحصره بمحكمة النقض وإدارة التشريع.

– التنسيق مع نقابة المحامين لوضع الضوابط والآليات لمراقبة أداء المحامين، ومحاسبة المحامين الذين يخلون بحسن سير العدالة ويعوقون تنفيذ الأحكام القضائية المكتسبة الدرجة القطعية بطرق وأساليب غير سليمة مستغلين بعض النصوص القانونية.

إن تحقيق ذلك يتطلب عملاً وجهداً كبيراً ومستمراً، لابد أن يكون ممنهجاً بهيكلية عملية تستطيع تنفيذ قرارات وتوجيهات مجلس القضاء الأعلى بدقة وأمانة، وأقترح في هذا السياق إحداث إدارة مستقلة تتبع مجلس القضاء الأعلى باسم «إدارة المتابعة والتأهيل والتدريب» يرأسها أحد معاوني وزير العدل ويكون عضواً في مجلس القضاء الأعلى، وتتولى هذه الإدارة متابعة تنفيذ القرارات التي تصدر عن مجلس القضاء الأعلى ورفع تقارير عن مدى تنفيذها والمعوقات التي تظهر ومتابعة عمل وأداء القضاة، والإشراف على المعاهد التابعة لوزارة العدل وإقامة الدورات التأهيلية والتدريبية في إطار الخطط والسياسات التي يضعها مجلس القضاء الأعلى.

إن القضاء سلطة ومؤسسة في آن واحد يجب إعطاؤه المكانة التي يستحقها ليتمكن من القيام بدوره في بناء الدولة وحماية المجتمع، وعلى القاضي أن يدرك أن سلطته ليست مطلقة له، فعليه أن يلتزم بالقانون نصاً وروحاً وألا يخرج عن غاية المشرع وقصده، وأن قوة القاضي وسلطته تأتيان من خلال سعيه لإحقاق الحق وإقامة العدل واحترامه لكرامة الإنسان التي يشكل القاضي رافعة أساسية لها.

ولتحقيق شعار «نحو قضاء عادل وسريع» لابد من إعادة النظر ببعض القوانين، وعلى الأخص قانون أصول المحاكمات، لإزالة الغموض والالتباس الذي يؤدي إلى فسح المجال للتفسيرات والاجتهادات التي قد تأتي خلافاً لقصد المشرع وغايته، وإعادة النظر بالأحكام التي تتعلق بالشكل في إجراءات التقاضي على حساب الموضوع والحق، فلا يجوز أن تستغل الإجراءات الشكلية لتأخير البت بالدعاوى، ولابد من تغيير الثقافة السائدة لدى الكثير من المحامين بحق المحامي بالدفاع عن موكله بأي طريقة أو أسلوب متاح له، فلا يجوز أن يكون هذا الحق مبرراً لتجاوز مفهوم الحق والعدل وإهدار حقوق الآخرين، وإن ما أجازه قانون ممارسة مهنة المحاماة جاء للدفاع عن أصحاب الحقوق وليس للدفاع عن الذين يعتدون على حقوق الآخرين ويغتصبونها.

إن ما ذكرته جاء بعضه في مقالات سابقة، وكررته في هذا المجال لأهميته وضرورة الاهتمام به، وفي إطار المساهمة في إصلاح القضاء وتطويره، وأن يكون في أول سلم الأولويات.